



**IMPACT**  
Civil Society Research  
and Development

# الآثار الاجتماعية والاقتصادية لموجات النزوح في شمال سوريا

دراسة حالة: تحديات الحياة اليومية التي تواجه المجتمعات المحلية في  
ناحية عفرين، عزاز والباب

# الآثار الاجتماعية والاقتصادية لموجات النزوح في شمال سوريا

دراسة حالة: تحديات الحياة اليومية التي تواجه المجتمعات المحلية  
في ناحية عفرين، عزاز والباب



**IMPACT**  
Civil Society Research  
and Development

نشر من قبل: IMPACT Civil Society Research and Development

Keithstraße 10, 10787 Berlin

غير مخصص للبيع

© امباكت

أيار 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نشر أو إعادة إنتاج أو استخدام أي جزء من هذه الوثيقة بأي شكل من الأشكال دون إذن كتابي صريح من IMPACT e.V. يعكس هذا البحث آراء المشاركين فيه بوصفهم منتجين مشاركين في صنع المعرفة. على الرغم من بذل IMPACT جهودًا للتحقق من المعلومات، فقد اعتمدت المعلومات في هذا البحث على وجهات نظر المشاركين فيها.

## المحتوى:

8.....	الملخص التنفيذي
9.....	1. مقدمة
10.....	2. المنهجية
11.....	3. الخلفية السياقية
11.....	3.1. التطورات الميدانية
12.....	3.2. الحوكمة المحلية
13.....	3.3. المجتمع المدني
14.....	3.4. تطورات إضافية
15.....	4. النتائج الرئيسية
15.....	4.1. الإقامة والإسكان
18.....	4.2. سبل العيش وسوق العمل
21.....	4.3. الوضع القانوني والوثائق المدنية
23.....	4.4. الديناميات الاجتماعية
25.....	5. التوصيات السياسية
25.....	5.1. إلى السلطات التركية
26.....	5.2. إلى الجهات المانحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني

إمباكت- IMPACT منظمة مجتمع مدني تم تأسيسها في برلين عام 2013، لها مكاتب في كل من العراق، تركيا وسوريا. يعدّ دعم المجتمع المدني في صلب عمل منظمة إمباكت. تقدّم منظمة إمباكت الدّعم اللازم للفاعلين والناشطين ضمن مجال المجتمع المدني من خلال مقارنة عامة تراعي الواقع المحلي بما في ذلك التقييم والبحث والتدريب طويل الأمد والدعم المالي. تعل إمباكت على تطوير شبكة علاقات مع فاعلي المجتمع المدني، بغرض المناصرة المشتركة لقضايا الديمقراطية و حقوق الانسان و التنوع.



**IMPACT**  
Civil Society Research  
and Development

بدعم من :

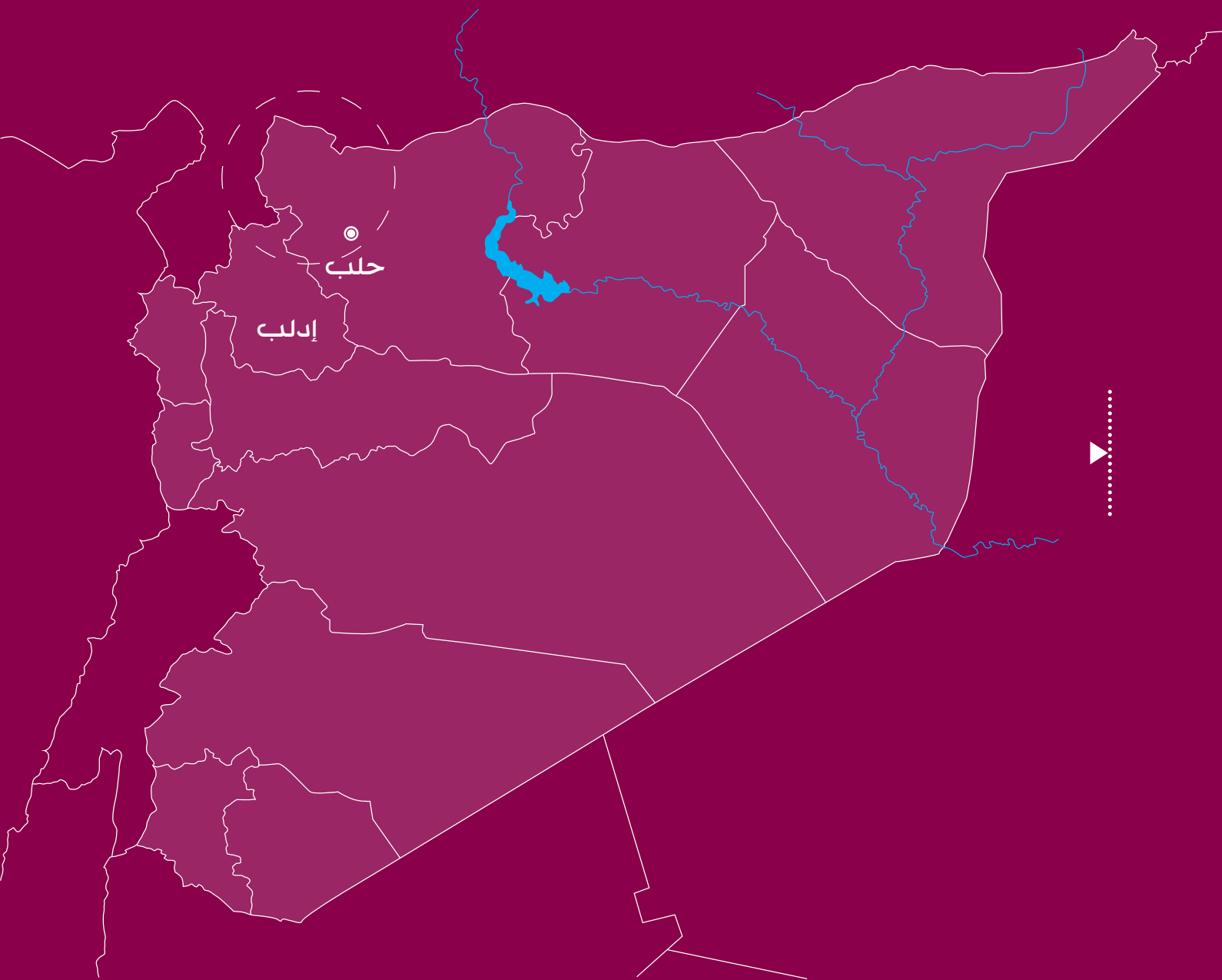
11.11.11: هي تحالف من منظمات غير حكومية و اتحادات و حركات و مجموعات تضامنية في منطقة الفلاندرز (المناطق المتحدثة بالهولندية في بلجيكا). التحالف يجمع جهود ما يزيد عن 60 منظمة و اكثر من 20 ألف متطوع، الذين يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك: عالم عادل بدون فقر.



PAX : تعمل باكس مع شركاء و مواطنين ملتزمين لحماية المدنيين من أفعال الحرب، لانهاء اللعنف المسلح، و لبناء اسلام العادل. باكس تعمل بشكل مستقل عن اي اهتمامات سياسية. [www.paxforpeace.nl](http://www.paxforpeace.nl)







## ملخص تنفيذي:

بعد ما يقرب من ثماني سنوات على اندلاع الانتفاضة في سوريا، اضطر ما يقارب نصف سكان البلاد إلى الفرار نتيجة أعمال العنف، حيث تفيد التقارير أن عدد نازحي الداخل يقدر بحوالي 6.2 مليون، مع تسجيل نزوح أكثر من 1.6 مليون شخص في عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال البلاد مجزأة تحت مناطق حكم متعددة، مع تأثيرات مباشرة على المجتمعات المحلية في حياتهم اليومية، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى وحتى من مدينة إلى أخرى. يمثل هذا التقرير دراسة حالة عن آثار النزوح وتبدل قوى السيطرة على المجتمعات المضيفة في شمال سوريا وكذلك على النازحين داخليًا الذين يعيشون ضمن هذه المجتمعات؛ وذلك من خلال النظر في التحديات اليومية وتحليلها ضمن السياق إذ يركّز هذا التقرير على الوضع المحلي في خمسة مواقع رئيسية: اعزاز، الباب، عفرين، راجو وجنديرس.



تشير نتائج دراسة الحالة هذه إلى أنه يمكن التمييز بوضوح بين الوضع في منطقة عفرين (عفرين وجنديرس وراجو)، وبين الوضع في مدينتي الباب واعزاز، إذ لا تزال كل من مدينتي الباب واعزاز واقعيًا تحت السيطرة التركية منذ نهاية عملية درع الفرات مطلع العام 2017 كما وأنهما تنتقلان بشكل تدريجي إلى حالة من الاستقرار النسبي. لكن، في ناحية عفرين، والتي تمت السيطرة عليها ضمن عملية غصن الزيتون بحلول آذار 2018، أدى تشريد السكان المحليين وإعادة توطين النازحين داخليًا إلى تفاقم التوتر العرقي القائم. في حين أن معظم التحديات اليومية الحرجة التي يواجهها السكان في الباب واعزاز، سواء كانوا من السكان المحليين أو نازحي الداخل، ترتبط بالظروف المالية القاسية والوصول المحدود إلى الخدمات، أمّا الوضع في عفرين فينقسم بدرجة عالية من التناقضات بين السكان المحليين والنازحين داخليًا على جميع المستويات بدءًا من الأمن في منزل الفرد والحصول على سبل العيش وحرية الحركة وصولًا إلى ممارسة التقاليد. أدت انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التمييزية ضد السكان المحليين في منطقة عفرين من قبل الجماعة المسلحة المسيطرة، والامتياز الممنوح للنازحين داخليًا من خلال صلاتهم بهذه الجماعات، إلى دفع السكان المحليين في ناحية عفرين إلى حالة من العزلة مع محيطهم وإحساس عام بعدم الثقة بل وحتى العداء تجاه الأشخاص النازحين داخليًا، الذين يشعرون أيضًا بالتفكك في مجتمعاتهم المضيفة وبالتالي تمرّق النسيج الاجتماعي للمنطقة.

بصرف النظر عن تلك الاختلافات في الأوضاع بين كل من عفرين، والباب واعزاز، فإنّ التأثير التركي المتصاعد داخل المنطقة واضح، ذلك أن تركيا، من خلال الدعم الرسمي للفصائل العسكرية والاستثمارات الضخمة في إصلاح البنية التحتية والدعم الإداري والمالي المباشر لهيكل الحكم المحلي، وغيرها من قنوات التأثير المباشر وغير المباشر، باتت الحاكم الفعلي في المنطقة. لذلك، فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير موجهة جزئيًا إلى السلطات التركية بوصفها طرف مؤثر وصانع للقرار في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك يتم تقديم مجموعة من التوصيات لصانعي السياسات الدوليين والمانحين ومنظمات المجتمع المدني وذلك للاستجابة للتحديات المرصودة والسماح بمزيد من التدخلات ذات الصلة.





## 2. مقدمة:

لقد قاست سوريا منذ 8 سنوات وحتى اليوم من العنف، إضافة إلى الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية فضلاً عن ارتفاع معدلات

الفقر ووصولها إلى مستويات خطيرة، الأمر الذي كانت له تداعيات إقليمية ودولية عظمى. وقد تابع كل من المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، بشكل غير مقبول ودون أي حراك يُذكر، تصاعد الأزمة وتجدّرها دون بذل أي جهد للحد من تداعياتها. وقد قوّض ذلك بشكل كبير المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، ليس فقط في نظر السوريين الذين شهدوا عن كثب عجز هذه القوانين فحسب ولكن أيضاً بالنسبة لبقية سكان العالم.

مع نهاية عام 2018، ارتفع عدد النازحين داخلياً في سوريا إلى أكثر من 6 ملايين وذلك وفق الأرقام الرسمية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>1</sup>، فقد تم تهجير حوالي 1.6 مليون شخص في عام 2018 فقط<sup>2</sup>، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية المرتبطة مباشرة بهكذا الأرقام، فقد تركت موجات النزوح الجماعي هذه المصحوبة بتغيير سريع في السياقات السياسية والأمنية، أثارها على الصورة الديموغرافية لكل من مناطق الموطن الأصلي ووجهة النزوح، ما أدى إلى تغيير كبير في الحياة اليومية للمجتمعات المحلية. تمثل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، المتداخلة بشكل واضح، مظاهر مضطربة لهذه التغييرات وتفاقت كنتيجة مباشرة لتلك التطورات. تسلط دراسة الحالة هذه الضوء على ظروف الحياة اليومية في مناطق مختارة من شمال سوريا وذلك في ضوء السياق المحلي المتغير بسبب تبدل قوى السيطرة والتغيرات الديمغرافية.

<https://bit.ly/2YoaJXR>

<https://bit.ly/2WEXstd>

## 2. المنهجية:

يعتمد التقرير بشكل أساسي على البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال إجراء عدد من المقابلات والتي تم تصميمها خصيصًا لهذا الغرض وتتم مقاطعة تلك البيانات المجمعة

فيما بعد مع مصادر ثانوية مثل المنافذ الإعلامية وتقارير حقوق الإنسان والتقارير عن الأوضاع بالإضافة إلى معلومات متوفرة من قبل النشطاء المحليين والشخصيات المفتاحية.

تمت عملية جمع البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات مع أعداد متساوية من السكان المحليين والنازحين في منطقتي اعزاز والباب وعفرين وراجو وجنديرس. تم إجراء 50 مقابلة شبه منظمة، 20 منها مع نساء؛ بالإضافة إلى أربع مقابلات مع أعضاء هيئات الحكم المحلي (المجالس المحلية). أجريت المقابلات خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/سبتمبر عام 2018 من قبل فريق ميداني من الباحثين يتألف من كل من السكان المحليين والنازحين داخليا وذلك لضمان سهولة الوصول إلى المعلومات والمستجيبين.

بعد تطبيق استراتيجية تحليل محتوى مرجعية، تمّ العمل على تصنيف البيانات التي جرى جمعها من خلال المقابلات ضمن تصنيفات محدّدة وذلك بغرض تقليص كمّ المعطيات، تبع ذلك القيام بإجراء تحليل محتوى محوري يربط ما بين المعلومات الموجودة ضمن التصنيفات مع مصادر ثانوية بهدف استخلاص النتائج والاستنباطات ذات الصلة.

يستعرض قسم "النتائج الرئيسية" من هذا التقرير النتائج الرئيسية للتحليل وفق التصنيفات المحددة سابقًا وذلك على النحو التالي: الإقامة والإسكان، سبل المعيشة وسوق العمل، والوثائق المدنية والعلاقات الاجتماعية. من ناحية أخرى، يهدف القسم الأخير من التقرير إلى تسليط الضوء على التوصيات السياسية التي يمكن لمختلف الجهات المعنية تنفيذها أو اتباعها من أجل معالجة القضايا العديدة التي تمّ تحديدها ضمن هذه الدراسة.

## 3.1 التطورات الميدانية:

بدءًا من أواخر عام 2016، شهدت المنطقة الواقعة شمال حلب، إلى حد كبير، سيطرة جذرية وتغييرات عسكرية أدت إلى تغييرات ديمغرافية كبرى، تلاها عدد من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المستوى المحلي. يهدف تقرير دراسة الحالة هذا إلى توفير فهم أكثر جوهرية لحالة الحياة اليومية للمقيمين في مناطق عفرين والباب واعزاز.

تعد كل من مدينتي الباب واعزاز من أكبر المراكز المدنية في ريف حلب الشمالي وتضمن اثنتين من ثلاث مقاطعات رئيسية تخضع حاليًا لسيطرة قوات درع الفرات والتي تم تسميتها نسبة إلى العملية العسكرية التي قادتها تركيا لطرد تنظيم داعش من المنطقة وتم اختتامها في بدايات عام 2017.

خرجت كل من البلديتين من تحت سيطرة الحكومة السورية منتصف عام 2012. في حين كانت اعزاز تحت سيطرة داعش لمدة أشهر قصيرة امتدت ما بين أكتوبر 2013 وفبراير 2014 ثم وقعت في قبضة مجموعات المعارضة المسلحة تحت مظلة الجيش السوري الحر في حينها. بينما كانت مدينة الباب تحت سيطرة تنظيم داعش لفترة طويلة بالتحديد منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى أن تم طرد تنظيم داعش كليًا من المنطقة بعد انتهاء عملية درع الفرات في شباط 2017. وخلال عام 2016، تعرّضت كل من المدينتين لمحاولات عدة قامت بها كل من الحكومة السورية لاسترجاع السيطرة عليهما خلال عملية شمال حلب وقوات سوريا الديمقراطية التي كانت تأمل في ربط مناطق سيطرتها بعضها ببعض، بالإضافة إلى محاولات تركيا التي ترى في وحدات حماية الشعب (الكرديّة) والتي تشكل جزء رئيسي من قوات سوريا الديمقراطية، تهديدًا لأمنها القومي. ومع بدايات عام 2017، تمّ اختتام عملية "درع الفرات" التي شنتها القوات المسلحة التركية ومجموعات المعارضة المسلحة الحليفة من خلال السيطرة على معظم ريف حلب الشمالي عدا ناحية عفرين. ثم تم إطلاق عملية سميت مجازاً "غصن الزيتون" من قبل القوات ناتها من العام 2018 للسيطرة على عفرين وتم اختتامها في منتصف شهر آذار/مارس 2018 عندما تمكنت القوات المهاجمة من إحكام السيطرة بشكل كامل على المنطقة.

بالتزامن مع ذلك شهد شهر آذار/مارس 2018 أيضًا انهيار مناطق خفض التصعيد<sup>3</sup> (DEZ) في أجزاء مختلفة من سوريا، مما أدّى إلى إجلاء ونزوح حوالي 118 ألف شخص إلى شمال غرب سوريا خلال فترة أقل من شهرين، حيث تم توطين 23% منهم في عفرين وحدها<sup>4</sup>. وفقًا للإحصائيات التي قدّمها فريق الاستجابة الإنسانية<sup>5</sup>، حوالي 95% من النازحين الذين أعيد توطينهم في عفرين جاؤوا من الغوطة الشرقية، بينما البقية أتوا من شمال حمص أو جنوب سوريا في فترات لاحقة<sup>6</sup>. ومن بين هؤلاء مقاتلو المعارضة السابقون الذين تم إجلاؤهم بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد السابقة بالإضافة إلى المدنيين. في الفترة ما بين آذار وأيار من عام 2018، كانت مدينة الباب الوجهة الأولية بالنسبة للنازحين داخليًا وفقًا لتلك الاتفاقيات. لكن، لم يستقر جميع من نزح ضمن المدينة، وفقًا لتقديرات من فريق الاستجابة الإنسانية، فإن ما يقل عن 3000 من النازحين فقط استقروا في المدينة<sup>7</sup>.

3 تم توقيع اتفاق في مدينة أستانا في كازاخستان في شهر أيار 2017 لتشكيل أربع مناطق لخفض تصعيد حدة القتال بين قوات الحكومة السورية ومجموعات المعارضة <https://bit.ly/2HLfEwI>

4 تقرير تقييم حركة النازحين داخليا في شمال غرب سوريا ، مركز سياسة المشرق وفريق الاستجابة الإنسانية

5 يُعرف أيضًا باسم منسقي الاستجابة في سوريا ، وهو فريق من المتطوعين الذين انتشروا في جميع أنحاء شمال سوريا ، بهدف تنسيق الجهود من أجل الاستجابة ونشر تقارير حول موجات النزوح داخل وشمال سوريا

6 حملات النزوح القسري في سوريا ، فريق الاستجابة الإنسانية ، 5/8/2018

7 تقرير تقييم حركة النازحين داخليا في شمال غرب سوريا ، مركز سياسة المشرق وفريق الاستجابة الإنسانية

كما ويُقدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن 137 ألف نزحوا من منطقة عفرين معظمهم من الأكراد -نتيجة العملية التي شنتها القوات التركية تحت مسمى "غصن الزيتون" في الفترة ما بين 20 كانون الثاني/يناير و18 آذار/مارس 2018<sup>8</sup>. في حين تقدّر تقارير أخرى أن تكون هذه الأرقام أعلى من ذلك وقد تصل إلى 200-300 ألف نازح داخلي وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان<sup>9</sup>. لا تقدم هذه الأرقام سوى صورة مجزأة للعواقب العديدة التي أحدثتها هذه التغييرات الجذرية على التركيبة السكانية والنسيج الاجتماعي في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التطورات الأخيرة فإن النازحين يشكلون نسبة هامة من المجموع الكلي للسكان في المنطقة. وفقاً للإحصاءات المتوفرة فقد تضاعف عدد سكان مدينة الباب من 63000 عام 2004<sup>10</sup> إلى 146000 عام 2017<sup>11</sup>. وشهدت مدينة اعزاز زيادة تقدّر بأربع أضعاف في عدد السكان، حيث كان يقدر التعداد بـ 31000 في 2004 بينما وصل إلى 125000 عام 2017، ووصلت نسبة النازحين من العدد الكلي للسكان إلى 19% في الباب و47% في اعزاز عام 2017. في حين يبلغ عدد سكان ناحية عفرين 323 ألف، 33% منهم من النازحين<sup>12</sup>.

### 3.2 تطورات إضافية:

يرتكز هذا التقرير على بيانات تم جمعها بين شهري أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول 2018، لكن تجدر الإشارة إلى بعض التطورات الميدانية التي حصلت بعد تلك المدة والتي تعد جزءاً هاماً من الوضع الحالي، وبشكل أساسي حملة الجيش الوطني ضد الفساد. لذا، فإن النتائج الرئيسية لهذا التقرير قد لا تعكس بشكل كامل تلك التطورات أو تأثيراتها.

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2018، قام الجيش الوطني المدعوم من قبل تركيا، وهو عبارة عن مظلة عسكرية تضم مجموعات المعارضة المسلحة في المنطقة، بشن حملة ضد "المجموعات الفاسدة". بدأ تنفيذ الحملة في عفرين ثم امتدت لتشمل كل من اعزاز والباب بالإضافة إلى مواقع أخرى ضمن منطقة درع الفرات. وفق تصريحات صدرت عن الحملة، فإنه يتم اتخاذ إجراءات قانونية من قبيل إجراء محاكمات أمام قضاة عسكريين تسبق القيام بأي عمل عسكري<sup>13</sup>. غير أن المنطقة شهدت اشتباكات عنيفة وقصف مدفعي استهدف بشكل رئيسي مقرات "المجموعات الفاسدة" وذلك تحت حذر تجوّل كامل إلى حين اختتام المرحلة الأولى من الحملة<sup>14</sup>.

وبالرغم من أن الحملة كانت تهدف إلى السيطرة على الخروقات الأمنية في المنطقة والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه ما تزال هناك تقارير توثق مثل تلك الانتهاكات بالإضافة إلى حوادث أمنية كالتفجيرات والهجمات المسلحة ضد المدنيين والأماكن الخاصة<sup>15 16</sup>.

8 <https://bit.ly/2J4bX2s>

9 <http://www.syriahr.com/en/?p=102951>; <https://bit.ly/2Ewqvsv>

10 <https://bit.ly/2d0qEV3>

11 <https://bit.ly/2VSHmPC>

12 <https://bit.ly/2PTfR34>

13 <https://bit.ly/2TFglSi>

14 <https://bit.ly/2CbqPeo>

15 <https://bit.ly/2uOMphw>

16 <http://www.syriahr.com/?p=309194>

### 3.3 الحوكمة المحلية:

أدت التغييرات الأمنية التي طرأت على قوى السيطرة في المنطقة أيضاً إلى حدوث تبدلات في بنى الحوكمة المحلية، حيث تخضع المناطق التي تقبع تحت سيطرة قوات درع الفرات وغصن الزيتون لحكم المجالس المحلية. تتبع تلك المجالس المحلية للحكومة السورية المؤقتة وترتبط بمجلس محافظة حلب، مع وجود دعم إداري ولوجستي ومالي مباشر من قبل السلطات التركية وبشكل رئيسي من قبل ولاية محافظات غازي عنتاب وكلس وهاتاي في جنوب تركيا، وقد أدى ذلك في نظر الكثير من السكان المحليين إلى تقويض حيادهم وسلطتهم الأمر الذي سيتم التطرق له بالتفصيل ضمن الفقرات التالية ضمن هذا التقرير.

تخضع منطقة درع الفرات لسيطرة 10 مجالس محلية تعمل على نطاق المقاطعة،<sup>17</sup> من بينها واحد في الباب وآخر في اعزاز. قام مئات من السكان المحليين في اعزاز في شهر آب/أغسطس من عام 2018، بالتظاهر ضد الفساد وعدم كفاءة المجلس المحلي في اعزاز، وقد تم بعدها حل المجلس وتشكيل مجلس جديد خلال الشهر ذاته.<sup>18</sup>

في شهر أبريل/نيسان 2018، تم تشكيل 7 مجالس محلية مؤقتة في بلدات ناحية عفرين<sup>19</sup>، تتضمن ثلاثة كل من عفرين، وراجو وجنديرس. يتألف كل مجلس من 15 إلى 20 عضواً من السكان المحليين تم انتخابهم من خلال نظام لجان انتخابية محلية ووفقاً لمحاكمة/كوتا عرقية (يضم مجلس عفرين المحلي 11 عضواً كردياً و7 أعضاء من العرب والتركمان). تم تشكيل المجالس تحت إشراف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والحكومة الانتقالية وهي مرتبطة بمجلس حلب المحلي.

لكن على الرغم من ذلك، فإن السلطة الممنوحة للمجالس المحلية في عفرين مقيّدة للغاية، وقد صرّح أحد أعضاء مجلس جنديرس المحلي قائلاً "الدور الذي نمارسه محدود بالأوامر التي يصدرها الوالي التركي"<sup>20</sup>، ولا يمكننا القيام بأي شيء دون الحصول على إذن منه. هناك العديد من الأشياء التي يتوجب علينا القيام بها لكن السلطة الحقيقية هنا تعود إلى المجموعات المسلحة المسيطرة والجانب التركي لا يسمح لنا بالتدخل"، وقد تم ترديد المخاوف ذاتها من قبل أعضاء آخرين في مجلسي عفرين وراجو المحليين.

إضافة إلى المجلس المحلي، تنشيط ضمن مناطق درع الفرات لجنة الاستقرار في مناطق درع الفرات، وهي جزء من مجلس محافظة حلب منذ تأسيسه أواخر عام 2015 وقد تم تشكيل اللجنة بهدف توفير الخدمات في المناطق المحررة حديثاً من سيطرة تنظيم داعش. توفر اللجنة وفقاً لموقعها الرسمي على الإنترنت<sup>21</sup> الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى بناء القدرات للمجالس المحلية في مناطق عملياتها، كما أن اللجنة مسؤولة عن تحصيل الرسوم نيابة عن المجالس المحلية في بعض المواقع حيث يتم تنفيذ مشاريعها. تقدم اللجنة نفسها ككيان مستقل، على الرغم من ارتباطها بعلاقات قوية مع السلطات التركية. في تشرين الأول/أكتوبر 2018، نظمت اللجنة المؤتمر الأول، وهو الأول من نوعه، حول "إعادة الإعمار في شمال سوريا" في بلدة أختارين في ريف حلب الشمالي، والذي حضره، إضافة إلى ممثلين عن المجالس المحلية والحكومة السورية المؤقتة، وفد تركي، في إشارة إلى تنامي النفوذ التركي في مجال الحوار حول مستقبل المنطقة.<sup>22</sup>

17 أما البقية فهي في مناطق جرابلس والراعي ومارع وأختارين وصوران والبزاعة وقياسين وغندورة

18 <https://goo.gl/v2H7uA>

19 <https://bit.ly/2Jrlm7P>

20 محافظ المقاطعة في النظام الإداري المحلي التركي

21 [/https://stabilizationcom.org/ar](https://stabilizationcom.org/ar)

22 <https://www.enabbaladi.net/archives/259164>

مؤخراً، وفي شهر شباط 2019، وبدعم تركي مباشر، قامت المجالس المحلية في ناحية عفرين بالإعلان عن تأسيس غرفة صناعيين وتجار في عفرين وذلك لتنظيم حركة التجارة والصناعة في المنطقة بالإضافة إلى تنظيم العلاقات التجارية مع تركيا<sup>23</sup>. تستثني متطلبات الانضمام إلى الغرفة ورشات العمل والصناعات الصغيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسيكون لأعضاء الغرفة إمكانية الدخول الحصري إلى تركيا والأسواق التركية<sup>24</sup>. يمنح هذا الأمر أعضاء الغرفة مزايا اجتماعية-اقتصادية لا مثيل لها، لاحتكار جوانب معينة من سوق عفرين.

### 3.4 المجتمع المدني ووصول المساعدات الإنسانية:

في الغالب يتم تنسيق الجهود الإنسانية في المنطقة إما من خلال جمعية الهلال الأحمر التركي ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا (AFAD) أو من خلال وكالات الأمم المتحدة مباشرة عبر الشراكة مع العديد من المنظمات الإنسانية الكبرى السورية أو غير السورية المعروفة (بما في ذلك المنظمة غير الحكومية التركية IHH وجمعية الهلال الأحمر القطري). بالإضافة إلى ذلك تعمل العديد من المؤسسات الخيرية التي كانت ناشطة في مناطق جغرافية مختلفة على توسيع نطاق عملياتها، وإن لم يكن ذلك دون قيود، ليشمل منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون.

تنصب جهود المجتمع المدني، إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية، على توفير الخدمات في كل من قطاع التعليم والصحة. ومع ذلك، فإن معظم هذه المساعدات تتم بواسطة منظمات غير حكومية كبيرة ومعروفة تعمل عن بُعد، معظمها يعمل من تركيا. في مسح أجراه الفريق الميداني لـ IMPACT حول منظمات المجتمع المدني السورية في الفترة ما بين أغسطس ومارس 2018 والذي تضمن 514 منظمة من منظمات المجتمع المدني، تمكنت IMPACT من تحديد 61 منظمة من منظمات المجتمع المدني أدرجت منطقة درع الفرات في منطقة عملياتها، الغالبية العظمى منهم (53 منظمة مجتمع مدني) مقرها في تركيا. لا يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل في المنطقة إلا إذا كانت مسجلة رسمياً في تركيا أو كانت تمتلك تصريح عمل تم الحصول عليه لهذا الغرض على وجه التحديد من والي هاتاي أو غازي عنتاب. وتأثرت تلك العملية بدورها بحملة الحكومة التركية عام 2017 ضد منظمات المجتمع المدني السورية والدولية التي تعمل في تركيا وبشكل رئيسي في محافظة غازي عنتاب الجنوبية<sup>25</sup>.

من ناحية أخرى، تغيب منظمات المجتمع المدني المحلية على نطاق واسع، باستثناء عدد قليل من الفرق والمبادرات التطوعية التي تعمل على نطاق صغير وبدون دعم كاف، ويعزى ذلك إلى الصعوبات في الحصول على التراخيص أو أدوات العمل المذكورة أعلاه.

<https://bit.ly/2Tt90IS> 23

<https://www.enabbaladi.net/archives/283596> 24

<https://bit.ly/2we2kZD> 25



## 4. النتائج الرئيسية:



### 4.1. الإقامة والإسكان:

#### 4.1.1. الباب و اعزاز:

على الرغم من أن كل من مدينتي الباب واعزاز قد شهدتا تدفقاً هائلاً من النازحين داخلياً قادمين من أجزاء أخرى من سوريا، وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على السيطرة في العامين الماضيين، فقد بقي أو عاد معظم السكان المحليين إلى مناطقهم الأصلية / أماكن إقامتهم. خلال فترة سيطرة تنظيم داعش على المنطقة، فرّت العديد من العائلات ثم عادت عندما تم طرد قوات داعش من المنطقة. وفقاً لمصادر تركية رسمية، عاد حوالي 50 ألف لاجئ من تركيا بعد انتهاء عملية درع الفرات<sup>26</sup>. وبناءً على بيانات المقابلات، لا يزال معظم السكان المحليين في كلا المدينتين يمتلكون منازلهم أما أولئك الذين يسعون إلى استئجار العقارات فإنهم في الغالب يقومون بذلك من خلال معارفهم الشخصية أو مكاتب العقارات المحلية. ومع ذلك، تظهر آثار المعارك والقصف في المنطقة جلية من خلال الضرر الجزئي أو الكلي الذي لحق بالممتلكات، في وقت لاحق صرح أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من الباب أن منزله قد هُدم جراء القصف، ما دفعه إلى الإقامة في منزل أحد أقاربه، وأن ذلك يعيق استقرار حالته المعيشية على المدى البعيد.

بالنسبة للنازحين داخلياً الذين فروا أو نزحوا إلى أي من المدينتين، فإن الإقامة في مخيمات أو استئجار العقارات هي الخيارات الأكثر شيوعاً. وقد أشار البعض أن هناك عدد من العائلات كانت تقيم في منازل غير مأهولة، معظمها غير مكتملة البناء، تم الحصول عليها عن طريق الاتصال الشخصي مع السكان المحليين والملاك. يتأثر اختيار نوع الإقامة بدرجة كبيرة بالوضع المالي للعائلة حيث تتراوح تكلفة استئجار العقارات بين 20 و45 ألف ليرة سورية (45 دولار -100 دولار)، مما يجعلها بعيدة عن متناول الأسر ذات الدخل المنخفض. أشار عدد من ممن أجريت معهم المقابلات أيضاً إلى النقص في العقارات المدرجة للإيجار في اعزاز، وأن معظم العقارات المعروضة في الباب تقع في ضواحي المدينة، مما يمثل تحدياً للحركة بالنسبة لأولئك الذين يعملون في وسط المدينة، لا سيما في ضوء ارتفاع تكاليف النقل وسوء خدمات النقل العام. أو كما أوضح رئيس مكتب الإغاثة في المجلس المحلي في الباب "إن التحدي الرئيسي الذي يواجه النازحين داخلياً هو عدم الاستقرار، فقد يضطرون إلى الانتقال عدة مرات وفقاً لموقع العمل، أو قد يلجؤون في النهاية للعيش في المخيمات إذا لم يتمكنوا من العثور على وظيفة تتيح لهم العيش خارج المخيم."

#### 4.1.2. منطقة عفرين

يظهر التفاوت بين السكان المحليين ومجتمعات النازحين داخلياً في ناحية عفرين جلياً وبشكل أساسي في قضية الإسكان. وبينما لا يزال معظم السكان المحليين، الذين بقوا في المنطقة أو عادوا بعد أن هدأت المعارك، مقيمين في منازلهم، فإنهم يعيشون في ظل تهديدات مستمرة بالإخلاء و/أو نزع ملكية منازلهم وعقاراتهم. وقد أفاد السكان الذين أجريت معهم مقابلات ضمن هذه الدراسة أن منازلهم قد تعرّضت مؤخراً لعمليات مدهامة ونهب، تم شنّها في معظمها، من قبل المجموعات المسلحة النشطة في المنطقة، ووفقاً لتقاريرنا، فقد قامت مجموعات المعارضة المسلحة بمدهامة منازل المقيمين بشكل تعسفي، مدعيةً بحثها عن عناصر تابعة لـ YPG و/أو من أجل التحقيق في وثائق ملكية الممتلكات. حيث صرّح أحد الأشخاص من عفرين قائلاً "نحن لا نجرؤ على ترك نوافذنا مفتوحة" في إشارة إلى تضائل الشعور العام بالأمن والأمان.

وعادة ما يقيم السكان المحليون الذين لا يملكون وسيلة لإثبات الملكية العقارية مع أقاربهم أو يلجؤون إلى استئجار عقار في حال كانوا يعتزمون البقاء داخل المنطقة، وقد تعرّض هؤلاء لمضايقات متكرّرة ومداهمات من قبل عناصر المعارضة المسلحة الذين شكّكوا في وثائق ملكيتهم لعقاراتهم أو صحّة عقود الإيجار الخاصة بهم. يُذكر أن إيجارات البيوت تتراوح ما بين 20 و35 ألف ليرة سورية (43 إلى 77 دولار أميركي) لشقق مؤلّفة من غرفتين أو ثلاث غرف نوم.

أدى الدمار الذي لحق بالممتلكات والافتقار إلى الوسائل المالية اللازمة لإجراء عمليات الترميم إلى إجبار العديد من العائلات إلى تحمل ظروف معيشية غير ملائمة. يقول أحد الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم من جنديرس أن منزله قد هدم جزئياً عندما كانت السلطات التركية تقوم بإعادة بناء طريق مجاور، ومع ذلك لم يتم تعويض العائلة عن خسائرها. أمّا في المناطق الريفية المحيطة بعفرين وخاصة في راجو، فتشكل الحيوانات البرية تهديداً لسلامة السكان وذلك بعد أن تم حرق الغابات القريبة من قبل عناصر المعارضة المسلحة، فباتت الحيوانات البرية تقترب من المناطق المأهولة بالسكان.

من ناحية أخرى، يقيم العديد من النازحين داخلها الذين فرّوا إلى المنطقة قادمين من أجزاء أخرى من سوريا في المنازل غير المأهولة. وفقاً لأحد السكان من راجو الذي صرّح قائلاً "العثور على منزل أمر سهل إذا كنت تعرف الفصائل العسكرية التي تسيطر على المنطقة". من الشائع جداً أيضاً أن يقيم النازحون في المنازل غير المشغولة سواء بدعم مباشر من مجموعات المعارضة المسلحة أو ببساطة عن طريق البحث عن منازل فارغة، وهي ظاهرة وصفتها التقارير ووصفها النشاط على حد سواء وعلى نطاق واسع بأنها "عملية إعادة توطين".

لكن، وعلى عكس معاملتهم للسكان المحليين، غالباً ما تقوم مجموعات المعارضة المسلحة بتسهيل إعادة توطين عائلات النازحين بشكل مباشر أو تختار تجاهل النازحين الذين يقيمون دون عقود قانونية أو موافقة أصحاب الملكية. لم يذكر أي من الأشخاص النازحين الأحد عشر الذين تمت مقابلتهم والذين يقطنون في منازل غير مأهولة بأنهم يواجهون أي مشاكل مع مجموعات المعارضة المسلحة بشأن إقامتهم. غير أن أحد الذين شملهم الاستطلاع ذكر أن عدم توفر اتفاق استئجار كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه وضع إقامتهم. ويمكن أيضاً العثور على شقق للإيجار من خلال المكاتب العقارية، وإن كان ذلك بشكل خاص بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها، أو أولئك الذين ليس لديهم خيارات أخرى للسكن.

تلعب المجالس المحلية في كل من عفرين، راجو، وجنديرس دوراً محدوداً للغاية، خاصة عندما يتعلّق الأمر بقضية الإسكان. وقد تقلّصت سلطة هذه المجالس بشكل كبير بعد قدوم سلطات الأمر الواقع التي تولّت السيطرة على المنطقة. وقد ذكر عضو من أعضاء لجنة المجلس المحلي في إحدى المقابلات أنه يمكن للمجلس المحلي أن يلعب دوراً أكبر وأن يكون ذو أثر بناء في حل قضايا الإسكان ولكن لا يتم منحه أي حيز أو سلطة للقيام بذلك نتيجة لتدخل مجموعات المعارضة المسلحة المستمر في المسألة. كما أدّى تهمة المجالس المحلية إلى الحدّ من قدرتها على تزويد ناخبها بالخدمات الأساسية.

في حين يعاني كل من السكان المحليين والنازحين من نقص الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء وإدارة النفايات. وعلى الرغم من الإعلان عن مشروع لتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى المنطقة من قبل لجنة إعادة الاستقرار في مارس 2018، ذكر الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في هذه الدراسة بالإجماع أن مياه الصنبور غير صالحة للشرب. غير أن مياه الشرب تباع في السوق، مما يحد من توافرها لأولئك القادرين على تحمل تكاليفها. تم ذكر الصعوبات في الحصول على مياه الشرب من قبل 30 شخصاً من بين 50 شخصاً تمت مقابلتهم عندما سئلوا عن تحديات الحياة اليومية والاحتياجات الأكثر إلحاحاً.



في حين أن النازحين المقيمين في المخيمات يحصلون على مياه الشرب بانتظام من خلال نقل المياه بالشاحنات التي توفرها المنظمات الإنسانية غير الحكومية. كما ذكر مدير مخيم الشرفية الواقع قرب مدينة الباب أن المخيم يتضمن بئراً تم حفره على مانحين من القطاع الخاص لتزويد سكان المخيم بالمياه. وبالمثل، يعتمد مخيم الثمرين بالقرب من اعزاز على بئر لاستخراج المياه، إلا أن الكهرباء اللازمة للمضخات ليست متوفرة دائماً.

تعرضت شبكات الكهرباء في جميع أنحاء المنطقة لدمار شبه كامل، سواء نتيجة للقتال أو القصف أو حوادث السلب والتخريب. اعتمد السكان في السنوات القليلة الماضية على اشتراكات عن طريق التجار من القطاع الخاص في الحصول على الكهرباء. في آب/أغسطس 2018، أعلن المجلس المحلي في الباب عن إطلاق مشروع مدعوم من قبل وزارة الطاقة التركية لتأمين الكهرباء للمدينة<sup>27</sup>. بالتزامن مع ذلك، أعلن أيضاً المجلس المحلي في اعزاز عن مشروع مشابه سيتم تنفيذه بالتعاون مع شركة كهرباء تركية<sup>28</sup>. نظراً للأضرار الكبيرة التي لحقت بالشبكة والتي بلغت 70% في اعزاز (المرجع نفسه)، لم يكتمل المشروعان بعد وما زال سكان كلتا المدينتين يعتمدون على اشتراكات القطاع الخاص للحصول على الكهرباء. وبالمثل، أعلن المجلس المحلي في عفرين في كانون الثاني/يناير 2019 على صفحته الرسمية<sup>29</sup> على موقع فيسبوك عن خطة بالتنسيق مع وزارة الطاقة التركية لاستعادة خدمات الكهرباء، ومع ذلك لم يقدم المجلس أي تفاصيل حول الجدول الزمني لمثل هذه الخطط.

<https://bit.ly/2XLKWcz> 27

<https://bit.ly/2Cb3REc> 28

<https://bit.ly/2HmUDbr> 29

## 4.2. مصادر الكسب وسوق العمل:

### 4.2.1. الباب واعزاز

لقد كانت مدينتي الباب واعزاز غير متطورتين تاريخياً تحت حكم نظام البعث وطالما شكّل الحصول على عمل بشكل رسمي تحدياً بالنسبة لسكان كلتا المدينتين. وفقاً للإحصاءات التي تم الحصول عليها من المكتب المركزي للإحصاء فإنه وفقاً لإحصاء عام 2004<sup>30</sup> كانت ما نسبته 50% من الذكور و85.4% من الإناث عاطلين عن العمل في المدينتين (51.6% من الذكور و85.4% من الإناث في الباب، و56.5% للذكور و93.4% من الإناث في اعزاز). كانت الزراعة مجال العمل الرئيسي بالنسبة للنساء (75.2% في الباب، و53.2% في اعزاز)، بينما مجال العمل الأكثر شيوعاً بالنسبة للرجال كان الزراعة أو الأعمال الهندسية الأساسية.

لا تزال مصادر كسب العيش والحصول على المردود المادي في الوقت الحالي ذاتها لم تتغير إلى حد كبير، استناداً إلى البيانات التي جمعت عبر المقابلات، لا تزال الزراعة والشركات الصغيرة والوظائف يومية الأجر من مصادر كسب العيش الرئيسية وخاصة بالنسبة للرجال، في حين أن التجارة والأعمال صغيرة الحجم صارت أكثر شيوعاً بالنسبة للنساء العاملات بالإضافة إلى المهنة القائمة على الخبرة مثل مجال التعليم.

أما فيما يخص النازحين داخلياً، فيندرجون ضمن فئتين رئيسيتين بالنسبة لكسب الرزق وهما: (1) النازحون داخلياً الذين كانوا يشغلون وظائف سابقة قبل النزوح وهم قادرون على ممارستها في منطقة إقامتهم الجديدة، وهذا ينطبق بشكل أساسي على المهنة القائمة على التجارة والخبرات مثل التعليم، و(2) النازحون داخلياً الذين فقدوا السبل اللازمة لهم للحفاظ على أشغالهم السابقة، وهو ما يتضح بشكل كبير مع أولئك الذين يعتمدون على الزراعة أو المهنة المرتبطة بالحيّز الجغرافي. استناداً إلى البيانات المستقاة من المقابلات، يعدّ النازحون داخلياً من الفئة الأولى أكثر قدرة على الحفاظ على دخل مستدام للأسرة، بينما يعيش الأشخاص من الفئة الثانية تحت عبء توفير سبل العيش المستدامة.

رغم أن بعض السكان الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة أفادوا أن سوق العمل لم يتغير بشكل فعلي خلال السنوات الماضية، فقد أشار بعضهم إلى زيادة في فرص العمل بسبب الزيادة السكانية والاستقرار النسبي الأخير في المنطقة. في حين اتفق جميع النازحين داخلياً الذين تمت مقابلتهم حول فكرة عدم وجود قيود على العمل بالنسبة للنازحين داخلياً، بما في ذلك النساء. ومع ذلك، لا يزال السكان عموماً، سواء من السكان المحليين أو النازحين داخلياً، يواجهون أعباء مالية بسبب الارتفاع العام في أسعار السلع الأساسية وكذلك الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء.

## 4.2.2. منطقة عفرين

كانت الزراعة والتجارة والصناعة من مصادر الدخل الرئيسية بالنسبة لغالبية السكان في عفرين على مر الزمان<sup>31</sup>. وفقاً للإحصاءات التي قدمها المكتب المركزي للإحصاء لعام 2004، كان حوالي 60% من سكان عفرين يعملون في القطاع الخاص<sup>32</sup>؛ وبشكل أكثر تحديداً، يعمل 47.4% من سكان المقاطعة في الزراعة والثروة الحيوانية<sup>33</sup>. ضافت الأوضاع المعيشية للسكان المحليين بشكل كبير في أعقاب التطورات الأخيرة، ففتباين طرق كسب العيش في الوقت الحالي، استناداً إلى نتائج المقابلات، حيث تقتصر على الأعمال التجارية الصغيرة والمهن ذات الدخل اليومي (خاصة في قطاع البناء وحصاد الزيتون)، وكذلك المدخرات والتحويلات المالية من أفراد الأسر الذين يعيشون في الخارج. يتأثر توافر هذه الموارد واستقرارها بشكل كبير بالظروف الأمنية والقيود المفروضة على الحركة وديناميكيات السوق. في حين أنّ الزراعة وتربية الماشية تعدّ أكثر انتشاراً في المناطق الريفية، سواء كان ذلك للاستخدام المنزلي أو في التجارة. ومع ذلك، فإن مالكي هذه الأصول (المحاصيل الزراعية أو الماشية) يتعرضون بشكل متكرر للاستغلال أو المضايقة على يد عناصر مسلحة ممن يفرضون ضرائب تعسفية على السكان المحليين، أو إضافة إلى ذلك، يبتزون المدنيين في دفع رشايوي. تؤثر مثل هذه الممارسات الاستغلالية بشكل غير متناسب على الأسر التي تعتمد على الثروة الحيوانية أو الزراعة من أجل كسب عيشها. ونظراً لكون الزيتون يشكل المحصول الزراعي الرئيسي في المنطقة مع وجود تقديرات تفيد أن ناحية عفرين وحدها تحتوي على 18 مليون شجرة زيتون، فإن حصاد الزيتون وأصحاب بساتين الزيتون هم الأكثر تضرراً من عمليات الاستغلال هذه. في أيلول/سبتمبر 2018، أعلنت هيئة الأركان العامة للجيش الوطني مرسوماً يقضي بأن إدارة موسم الحصاد ستكون بالكامل بيد المجالس المحلية، التي يتعين عليها تحصيل ضريبة تتراوح بين 10% -20% من الحصاد من المزارعين، وأنه على مجموعات المعارضة المسلحة تسليم أي قسم أو كمية من الحصاد قاموا بالاستيلاء عليه<sup>34</sup>. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم نشر العديد من التقارير حول هذه القضية حيث تقدم دلائل على عمليات الاستيلاء المستمرة، فضلاً عن نهب وتهريب الحصاد، وقدرت بعض هذه التقارير كمية زيت الزيتون المنهوبة والمهزّبة من عفرين عبر تركيا بأكثر من 50 ألف طن بقيمة ما يقرب من 70 مليون يورو (78 مليون دولار أمريكي)<sup>35</sup>، وهو ما أكدّه أيضاً وزير الزراعة التركي في نوفمبر 2018<sup>36</sup>.

من الملاحظ أن فقدان الأمن العام والإخلاء القسري والتهجير الذي تم فرضه على العديد من العائلات من السكان المحليين كان له أيضاً الأثر الكبير على الوضع العام للأشغال في المنطقة. حيث أغلقت معظم الأعمال التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم بشكل نهائي بعد التهجير أو الإخلاء القسري لأصحابها. يُذكر أن قدرة السكان المحليين على بدء أعمال تجارية جديدة يعيقها بشكل كبير محاباة الأقارب والممارسات الابتزازية لقوات المعارضة المسلحة.

أمّا النساء فقد تأثرن بشكل كبير بسبب هذه الظروف، حيث أدت ممارسات قوات المعارضة المسلحة ذات الطابع المحافظ/المتزمت والمرتبطة بالتمييز على أساس الجندر إلى تربي كبير في واقع النساء الاقتصادي خاصة فيما يتعلّق بتأمين وسائل العيش والتضييق على تحرّكاتهن. يضاف إلى ذلك، وفي ضوء التضاؤل العام في فرص العمل، تلاشي الأشغال التي عادةً ما يتم اعتبارها مناسبة للنساء بشكل كامل. وقد عبّر أحد أعضاء مجلس جندريس المحلي قائلاً: "إنّ فرص العمل تعدّ محدودة بالنسبة للرجال ولكنها بالكاد متوفرة بالنسبة للنساء".

<https://bit.ly/2JaBaws> 31

<http://www.cbssyr.sy/people%20statistics/popman.pdf>, جدول 13 32

<http://www.cbssyr.sy/people%20statistics/popman.pdf>, جدول 14A 33

<https://bit.ly/2zUr9wY> 34

<https://bit.ly/2DbMX9B> 35

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46937595> 36

وبالنسبة للنازحين في عفرين، إن فرص كسب عيشهم غالباً ما تكون غير مستقرة أو قد تكاد معدومة كلياً. تعتمد الغالبية الساحقة من العائلات النازحة بشكل أساسي على المساعدات والتحويلات المالية الخارجية بينما يعمل الآخرون كعمال بأجر يومي لإعالة أسرهم. كان لدى العديد من المعيلين النازحين مصادر دخل قبل نزوحهم إذ ينطبق ذلك في الغالب على أولئك الذين يعملون في الزراعة أو داخل المؤسسات الحكومية في حين تقع مسؤولية كسب العيش للأسرة في الغالب على عاتق الرجال، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى ضآلة فرص العمل المتاحة للنساء. ذكر عدد من الذين تمت مقابلتهم من بين النازحين الذين شملتهم هذه الدراسة بالإجماع أنه لا توجد قيود قانونية أو رسمية تمنعهم من العثور على مصادر دخل موثوقة، إلا أن الوضع مرتبط بعدة عوامل منها 1- نقص الموارد (أي رأس المال) للبدء بنشاط تجاري -2 عدم وجود المؤهلات المطلوبة مثل الشهادات الأكاديمية أو مهارات مهنية محددة -3 عدم كفاية فرص العمل المتاحة بسبب فرط اليد العاملة.

لدى كل من السكان المحليين والنازحين وجهات نظر متباينة بشكل ملحوظ حول قدرة النساء على الحصول على وظائف. فوفقاً للمقابلات يرى السكان المحليون أن فرص النساء في العثور على وظائف تكاد تكون مستحيلة، في حين أبدى النازحون إمكانية عمل النساء في مجالات معينة كالزراعة (خاصة في حصاد الزيتون خلال موسم الحصاد)، وفي بعض المهن المحددة التي تتطلب مهارات مثل الخياطة أو تصفيف الشعر أو ضمن مجال التعليم.

رغم تباين وجهات النظر حول فرص كسب العيش، هناك عدد من العوامل التي تؤثر بالدرجة ذاتها على جميع سكان المنطقة. فبعد شح المواد الخام والحاجات المنزلية الأساسية في الأسواق المحلية وما يرافقه من ارتفاع في الأسعار ذو أثر سلبي مباشر على توافر تلك الحاجات ومدى القدرة على شرائها وخاصة في ظل عدم وجود مصادر دخل كافية تغطي تلك التكاليف. وقد ذكر 29 من ضمن 50 شخصاً تمت مقابلتهم لغرض هذه الدراسة أن الغذاء يعدّ واحد من ضمن ثلاث حاجات أساسية ذات الأهمية الكبرى لتأمينها لمنازلهم.

### 4.3. الوضع القانوني والوثائق المدنية:

تعد الهويات الشخصية العائلية من أكثر الوثائق المدنية أهمية بالنسبة لكل من النازحين والسكان المحليين في المنطقة. ذكر معظم من أجريت معهم المقابلات في هذا البحث في عفرين أنهم لا يزالون يمتلكون وثائق هوية (الهوية السورية الرسمية) وإثبات الملكية. ومع ذلك، ذكر البعض من السكان المحليين أن وثائقهم إما فقدت أو تضررت أثناء الهجوم التركي على عفرين. يمكن الحصول على وثائق بديلة من خلال إحدى الطريقتين التاليتين: 1- من الدوائر الحكومية في حلب من خلال الوسطاء المنتسبين إلى النظام -2 من هيئات الحكم المحلي التي تعمل في ظل الحكومة السورية المؤقتة (SIG). ومع ذلك، أعرب بعض من أجريت معهم المقابلات عن شكوكهم بشأن مصداقية هيئات الحكم المحلي وموثوقيتها بالقول: "إنهم ليسوا رسميين ولا يحملون أي صفة رسمية" وفقاً لمقابلة أجريت مع أحد الأشخاص في عفرين. كما أشار بعض من أجريت معهم المقابلات أن عدد من مجموعات المعارضة المسلحة تصدر مستندات قانونية مزيفة للشركات التابعة لها. ومع ذلك، لا يتم التعرف على هذه المستندات خارج عفرين وفقاً لأعضاء المجلس المحلي في عفرين وراجو.

يعتبر إثبات ملكية العقار واحدة من أهم الوثائق اللازمة إلى جانب وثائق الهوية ولا سيما بالنسبة للسكان المحليين حيث أنه وكما ذكر سابقاً، يتعرض السكان المحليون بشكل كبير لمداهمات وعمليات استيلاء على المساكن من قبل قوات المعارضة المسلحة.

علاوة على ذلك، يُطلب من كل المقيمين والنازحين داخلياً الحصول على تصاريح تنقل خاصة حتى يتمكنوا من الحركة داخل المقاطعة والمناطق الأخرى. ويمكن استصدار هذه التصاريح من قبل المجالس المحلية أو من الفصائل المسلحة مباشرة، وإن كان ذلك بشكل أقل صرامة بالنسبة لأولئك الذين لديهم إمكانية التواصل المباشر مع العناصر المسلحة. على الرغم من كون تطبيق هذا الشرط على السكان المحليين ومجموعات النازحين ذو أثر متباين، إلا أن عدم تقديم تصريح صالح (لا تتجاوز صلاحيته عادة شهر واحد) قد يؤدي إلى الاعتقال أو الاعتداء. أفاد أحد السكان المحليين من راجو أن بعض نقاط التفتيش لا تعترف حتى بالوثائق الصادرة عن المجلس المحلي، في حين أفاد آخر قائلاً: "هذا الشرط [تصريح السفر المحدد المدة] يقتصر على السكان المحليين، بينما يمكن للنازحين داخلياً الحصول على هذه الوثائق بشكل أكثر سهولة، وفي بعض الأحيان قد لا يحتاجون إليها على الإطلاق" بالإضافة إلى تصاريح السفر، بدأت السلطات التركية (ممثلة بوالي محافظة هاتاي) بإصدار بطاقات هوية تركية مؤقتة في مدينة عفرين والمعروفة باسم "كيمليك" والتي تشبه بطاقات الحماية المؤقتة المقدمة إلى اللاجئين السوريين في تركيا. تستخدم البطاقة كإثبات للهوية وإثبات الإقامة في عفرين ويتم التعرف عليها بشكل رئيسي من قبل المسؤولين الأتراك. تجدر الإشارة إلى أن هذه البطاقة يتم إصدارها للنازحين المحليين والنازحين داخلياً على حد سواء ومن المطلوب حملها عند التنقل ضمن حدود المنطقة ولكن ليس خارجها<sup>37</sup>.

أما في كل من الباب واعزاز، تعد وثائق الهوية الشخصية والعائلية كافية لكل من السكان المحليين والنازحين داخلياً للتنقل بحرية في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، ينبغي الحصول على تصاريح خاصة للانتقال خارج المنطقة وخاصة عند القيام بالرحلات التجارية. تجدر الإشارة إلى أن وثائق السفر وجوازات السفر لا تزال الأصعب من حيث قدرة الحصول عليها وذلك بسبب عدم وجود سلطات تقوم بتنظيمها، ما يحد من القدرة على الحركة خارج سوريا. وقد صرح أحد سكان اعزاز قائلاً: "إن الطريقة الوحيدة للحصول على جواز سفر هي من القنصلية التركية، وهو أمر ليس بهذه السهولة".

37 تم تقسيم مقاطعة عفرين إلى "مربعات أمنية" كل مربع يتكون من قرية أو أكثر من البلدات والأحياء وتسيطر عليها جماعات مسلحة مختلفة (الملخص الشهري لحقوق الإنسان الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يونيو / حزيران 2018)

بدأت المجالس المحلية مؤخراً ضمن مناطق درع الفرات وعفرين بإصدار هويات شخصية لكل من السكان المحليين والنازحين<sup>38</sup>. وتعدّ البطاقات الجديدة التي تحمل معلومات حاملها الشخصية باللغتين العربية والتركية بديلاً للهويات القديمة الممنوحة من قبل الحكومة السورية وبديلاً عن الهويات آنفة الذكر المسماة بـ "كيمليك". وتعدّ البطاقات الجديدة إلزامية لجميع السكان وضرورية من أجل الحركة ضمن المنطقة وللحصول على جميع أنواع الخدمات العامة المختلفة بدءاً من مواد الإغاثة ووصولاً إلى التعليم والخدمات الصحية.

أما فيما يتعلق بقضايا الأحوال المدنية والشخصية فيتم تنظيمها من خلال المجالس والمحاكم المحلية في كل من الباب واعزاز، وتعد هذه المجالس مسؤولة عن إصدار وثائق الزواج وشهادات الولادة وغيرها من الوثائق. أكد أحد أعضاء مجلس الباب المحلي في مقابلة أجريت معه أن المجلس مسؤول عن إصدار الوثائق المدنية لكل من السكان المحليين والنازحين على حد سواء من خلال التنسيق المباشر مع المحكمة واصفاً العملية كما يلي: "يقوم المجلس المحلي بتصديق وتوثيق شهادات الميلاد والوفاة التي تصدرها المستشفيات المحلية، بينما تصدر عقود الزواج واتفاقيات الطلاق من قبل المحكمة ويتم تصديقها من قبل المجلس المحلي". تتشابه هذه العملية كما في عفرين غير أن أعضاء المجالس في عفرين وجنديرس وراجو صرحوا أن المجلس المحلي لا يخطر في عمليات التسجيل المدني وأنها تقع بشكل مباشر ضمن مسؤوليات محكمة العدل المحلية ومكتب المدعي العام التابع للحكومة السورية المؤقتة.

إلى جانب الوثائق المدنية، يحتاج النازحون داخلياً إلى وثائق خاصة تثبت نزوحهم وتؤهلهم الحصول على المساعدات الإنسانية والتي تعرف باسم بطاقات المساعدة. لكن يمكن الحصول على هذه البطاقات بسهولة عن طريق المجالس المحلية، وبحسب النازحين الذين أجريت معهم مقابلات لا توجد قيود قانونية تمنع السكان المحليين من استلامها، إلا أن ذلك ليس بالأمر الشائع.



## 4.4. الديناميات الاجتماعية:

### 4.4.1. الباب واعزاز:

على الرغم من الآثار القاهرة للنزوح، يبدو أن العلاقات بين النازحين والسكان المحليين في الباب واعزاز جيدة، حيث وصف كل من السكان المحليين والنازحين داخلياً الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة العلاقة بأنها "جيدة"، ووصفوا بعضهم البعض بأنهم إخوة يجب أن يظلوا متضامنين في ظل الظروف القاسية. في حين أفاد شخص واحد فقط من السكان المحليين الذين تمت مقابلتهم قائلاً "أخشى من النازحين الجدد فقط لأنني لا أعرفهم جيداً"، كما أشار العديد من الأشخاص من الذين تمت مقابلتهم إلى أوجه التشابه في التقاليد والعادات باعتبارها عاملاً مهماً في التقريب بين المجتمعين. ذكر العديد من الذين تمت مقابلتهم أن التغييرات في التقاليد والعادات ضئيلة وتتصل بالظروف الاقتصادية أكثر من آثار النزوح والتغيرات الديموغرافية. ذهب اثنان ممن أجريت معهم المقابلات في اعزاز إلى أبعد من ذلك ليقولوا إنهم شهدوا تغييرات إيجابية في الهياكل الاجتماعية بسبب زيادة عدد السكان في المدينة.

أما فيما يخص العلاقة ما بين السكان والسلطات المحلية كالمجالس المحلية، يمكن تحديد اختلافات بسيطة بين المدن فيما يتعلق بالنظرة إلى الوضع العام. ففي مدينة الباب، عبّر كل من النازحين داخلياً والسكان المحليين الذين تم إجراء مقابلات معهم عن رضاهم عن أداء المجلس المحلي بوصفه سلطة محلية. في حين كان الوضع مختلفاً في اعزاز، ذكر عدد قليل من السكان المحليين وجود خلافات مع المجالس المحلية وذلك يعود إلى ارتباطات عشائرية، في حين كانت نظرة النازحين متدنية تجاه المجلس المحلي وذلك يعود إلى انخفاض نسبة الخدمات المقدمة لهم من قبله. من الجدير بالذكر أنه وفي فترة إجراء المقابلات تم حل المجلس المحلي في اعزاز بعد مظاهرة خرج بها السكان المحليون متهمين المجلس بالفساد<sup>39</sup> وتم انتخاب مجلس جديد عقبها في نهاية آب<sup>40</sup> 2018.

### 4.4.2. منطقة عفرين

أما في منطقة عفرين فمن الواضح أن الوضع مختلف، إذ تتسم العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين والنازحين بانعدام الثقة بشكل عام، وقد أفاد العديد من السكان المحليين أنهم يشعرون بالدونية والتهميش والغربة داخل مناطقهم، إذ يعود انعدام التماسك الاجتماعي هذا إلى الممارسات التمييزية ضد السكان المحليين والامتيازات الاجتماعية والقانونية والإدارية النسبية التي يتمتع بها النازحون. يُمكن فهم هذه الاختلافات الاجتماعية أحياناً من خلال النظر إلى السياقات الثقافية وذلك بسبب التحديد العرقي الواضح للتسلسل الهرمي الاجتماعي. تتباين القدرة على فهم هذا التوتر وتشعباته الضمنية بشكل كبير وذلك وفقاً للسياقات المختلفة لموضوع البحث. يشكل الانتماء الفعلي أو المحتمل لمجموعات المعارضة المسلحة، مع ما يصاحب ذلك من سلطة وممارسات موثوقة، عائقاً أساسياً أمام التماسك الاجتماعي بالإضافة إلى كونه عامل أساسي يؤثر في كيفية نظر السكان المحليين إلى مجتمعات النازحين داخلياً، والتي تتجلى في درجات مختلفة بدءاً من العداء إلى التشكيك وصولاً إلى الرفض التام لهم. فقد أجاب أحد الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم من جنديرس عندما سُئل عن علاقته مع النازحين داخلياً، قائلاً: "في جنديرس، لا نتعامل بالطبع مع مجموعات المعارضة المسلحة وعائلاتهم من الأشخاص النازحين، وعلاقتنا مع المدنيين تقتصر على أولئك الذين لا يرتبطون بهم بالتأكيد [المعارضة المسلحة]".

تساهم ممارسات مجموعات المعارضة المسلحة بشكل كبير في تعميق العداوات الاجتماعية المبنية على

<https://goo.gl/BK5Ben> 39

<https://goo.gl/v2H7uA> 40

أساسات إثنية-دينية ومناطقية. لقد حاولت مجموعات المعارضة المسلحة أن تنشر فهمها للأحكام الإسلامية عبر فرض ارتداء الحجاب على النساء ومنع الرجال والنساء من الاختلاط في الأماكن العامة كالمطاعم والمقاهي وغيرها. في حين يعتقد بعض السكان المحليين بأنها مجرد تغييرات مؤقتة، فإن البعض الآخر ينظر بشكل أكثر سوداوية إلى الوضع، فيخشى أحد سكان راجو الذين تم إجراء مقابلة معهم من أن العمل جارٍ على "محو كل التقاليد الكردية".

في حين يعتقد النازحون داخلياً بأن التوترات الاجتماعية نابعة بمجملها عن فشل الاندماج الحقيقي. حيث رأى العديد من النازحين داخلياً الذين تمت مقابلتهم أن انعدام الثقة هي العقبة الأساسية أمام التماهي الاجتماعي. لا يمكن تفسير انعدام الثقة هذا بأنه كامن، موروث أو فكري، بل يمكن عزوه إلى التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي تعززها ممارسات مجموعات المعارضة المسلحة والسلطات التركية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود جهود لمعالجة مثل هذه القضايا أمر ملحوظ للغاية، أو كما قال أحد النازحين المقيمين في عفرين: "لا توجد مبادرات من قبل المنظمات غير الحكومية لبناء الثقة بين الجانبين".

تبدو الآراء حول هيئات الحكم المحلية أقل تفاوتاً، بحسب أحد قاطني جنديرس الذي قال: "علاقتنا طيبة مع المجلس المحلي كونه ينحدر من نفس المنطقة، ولكنه لا يتمتع بأي سلطة حقيقية". يتشارك العديد من السكان المحليين هذه النظرة حيث أن الرأي السائد يرى بأن المجالس المحلية تحاول فعل ما بوسعها ولكنها تفتقر إلى أي سلطة تجعلها فعّالة. هذا الرأي أيضاً يتشاطرته العديد من النازحين الداخليين الذين يرون بأن المجالس المحلية تبذل أقصى ما بوسعها على الرغم من انحسار سلطتها.





## 1.5. إلى السلطات التركية

تسهيل دخول المساعدات الإنسانية: السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى جميع أنحاء شمال غرب سوريا من خلال تكثيف التعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الحكومية الدولية. يمكن أيضًا، وتحقيقًا لهذه الغاية، تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وتصاريح العمل لمنظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية السورية والمنظمات غير الحكومية المحلية.

ضمان العودة الآمنة والطوعية والكرامة للنازحين داخلياً: تقليل القيود المفروضة على حرية التنقل وفتح المعابر أمام المهجرين الذين فروا من المنطقة.

آلية فعّالة لتقديم الشكاوى: إنشاء آلية شفافة لتقديم الشكاوى تُدار من قبل المجالس المحلية حيث يمكن للمقيمين، سواء من النازحين داخلياً أو السكان المحليين، تسجيل الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي يرتكبها أعضاء مجموعات المعارضة المسلحة وضمان التحقيق في الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

مضاعفة الجهود فيما يخص قضايا الإسكان، العقار والملكية: البدء في دراسة إمكانية إنشاء آلية محلية شفافة لمعالجة القضايا العقارية والملكيات والإسكان.

الالتزام بالقانون الدولي الإنساني: تكثيف الجهود لضمان التزام جميع العناصر المسلحة العاملة في المنطقة بمبادئ القانون الإنساني الدولي.

التخفيف من التواجد العسكري: الدفع باتجاه انسحاب القوات والجماعات والأفراد المسلحين من المناطق السكنية واقتصار تواجدهم على ضواحي المنطقة. ينبغي تسليم مهمة العناية بالقضايا الأمنية إلى سلطة مدنية مثل قوات الشرطة المحلية.

الحوكمة الشاملة: تكثيف الجهود لضمان وجود نظام حوكمة محلي شامل للجميع وقادر على الاستجابة وخدمة السكان المحليين وكذلك النازحين

## 2.5. إلى الجهات المانحة والفاعلين ضمن المجتمع المدني:

**التماسك الاجتماعي:** على المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، المسجلة في تركيا أو التي لديها إمكانية الوصول إلى المنطقة النظر في برامج التماسك الاجتماعي وزيادة جهود المناصرة في هذا الصدد.

**سبل العيش والتمكين الاقتصادي:** البحث في إمكانية توفير الدعم للمجتمعات المحلية، سواء النازحين داخلياً أو السكان المحليين وإيلاء اهتمام خاص بمشاريع سبل العيش المستدامة كبرامج التدريب المهني والدعم المالي للأعمال التجارية صغيرة الحجم.

**توفير الخدمات الأساسية:** توجيه المزيد من الجهود والموارد نحو توفير الخدمات الأساسية، من خلال التعاون ودعم الكيانات المحلية سواء المجالس المحلية أو منظمات المجتمع المدني المحلية.

**مساحة أكبر للعمل المحلي:** زيادة الجهود في مجال التعاون مع المنظمات الشعبية ورعاية البرامج المدفوعة من المجتمع والتي تراعي احتياجات المجتمع المحلي.

**مزيد من البحث:** إجراء وتفويض المزيد من الأبحاث والدراسات المختصة التي تركز على المجالات المواضيعية ذات الصلة مثل التعليم وقضايا السكن والعقارات وملكيته وعودة اللاجئين وإعادة الإعمار. ستمكن مثل هذه البيانات، إذا ما أصبحت متاحة على نطاق واسع، جميع الجهات الفاعلة من اتخاذ تدابير تستند إلى البيانات وتحريك جهودها نحو التقليل إلى أدنى حد من آثار النزوح.



**IMPACT**  
Civil Society Research  
and Development

نشر من قبل: IMPACT Civil Society Research and Development  
Keithstraße 10, 10787 Berlin

غير مخصص للبيع  
© امباكت  
أيار 2019